انه يمكن معرفة كل ما يجري داخل جلسات اجهزة ومؤسسات الاحزاب « فلا يمكن معرفة أي شيء مما يجري داخل المؤسسات المالية لهذه الاحزاب » (دانيئيل داغان ــ معاريف ، ١٩/٢/١٩٧٥) . وقد دفعت هذه الظاهرة البعض الى اتهام الاحزاب الكبيرة بأنها « تبذر بدون حساب وتصرف على أجهزتها الحزبية الضخمة بلا رقيب » (هآرتس ، ٢٠/٢/١٩٧٥) وان لها في الوقت ذاته « مصادر تمويل سرية وغير سرية » (معاريف ، ١٢/٢/١٩٧٥) ، وعلاقات مشبوهة مع شركات ومؤسسات اقتصادية . ودفع هذا الوضع بعضهم الى المطالبة ، من ناحية اخرى ، بسن « قانون احزاب ، ينظم نشاطات الاحزاب في كل الميادين ويفتح دفاتر حساباتها امام الجمهور » (مئير برالي ــ دافار ، ٢٨/١/١٩٧٥) .

الهستدروت تمول الاحزاب

بعد اقرار قانون تمويل الانتخابات من خزينة الدولة ، تم الاتفاق بين الاحزاب ونقابة العمال العامة (الهستدروت) بأن تدفع ما سمي « ضريبة سياسية » للاحزاب . وبينما تدفع الدولة لكل حزب مبلغا حسب عدد نوابه في البرلمان ، فان الهستدروت تدفع للاحزاب بموجب نسبة تمثيلها فيها . ففي سنة ١٩٧٤ ، مثلا ، « بلغ ما دفعته الهستدروت للاحزاب ١٧٫١٨٤٫٠٠٠ ليرة اسرائيلية. وحصل حزب العمل على حوالي نصف هذا المبلغ، حيث ان نسبة تمثيله في الهستدروت هي ٤٧ ٪ » (معاريف ، ١٩/٢/١٩٧٥) . (بينما يشير مصدر اخر الى ان الاحزاب استلمت من خزينة الهستدروت في سنة ١٩٧٣ مبلغ ٩٫٦٥٢٫٨٣٣ ليرة وفي سنة ١٩٧٤ مبلغ ١٠٫٢٢٩٫٣٥٦ ليرة فقط . اي ان الهستدروت دفعت للاحزاب خلال العامين ١٩٧٣ و١٩٧٤ حوالي ٢٠ مليون ليرة اسرائيلية (معاريف ، ٢٣/٢/١٩٧٥) . ويشمل هذا المبلغ كتلا اخرى ، ممثلة في الهستدروت وغير ممثلة في الكنيست ، مثل الفهود السود وجبهة اليسار الاشتراكي وغيرها . وتبين ان الاحزاب العمالية تحصل على مبالغ من الهستدروت اكبر مما تحصل عليه الاحزاب اليمينية ، وان المبالغ التي تحصل عليها هذه الاحزاب لا تقتصر على « الضريبة السياسية » المخصصة لنشاطات الكتل وفروعها في الهستدروت في المجالات التنظيمية والاعلامية ، بل انها تحصل على اموال من جباية الهستدروت التي تجمع تبرعات اليهود في الخارج (دانيئيل بلوخ ــ دافار ، ١٩/٢/١٩٧٥) . وقد حذرت بعض الاوساط المعارضة لفكرة منح قرض من خزينة الدولة للاحزاب الكبيرة انه في حال المصادقة على مثل هذا القرض « سيجر ذلك الى اتباع نفس السياسة بالنسبة للهستدروت أيضا » (عوزي بنجيمان ــ هآرتس ، ١١/٢/١٩٧٥) .

الوكالة اليهودية تمول الاحزاب

لم يكن الرأي العام في اسرائيل يعلم أن الوكالة اليهودية أيضا تمول الاحزاب الصهيونية ، ولكن الضجة الجديدة حول تمويل الاحزاب كشفت بعض جوانب هذا الموضوع . فقد أعلنت مصادر ادارة الوكالة اليهودية ، ان الوكالة تدفع نحو ١٥ مليون ليرة في السنة للاحزاب الصهيونية (دافار ، ١٩/٢/١٩٧٥) . ومما يلفت النظر ان رئيس الحكومة ، يتسحاق رابين ، أعرب في تصريح له عن « دهشته » في تمويل الاحزاب بواسطة الوكالة اليهودية ، ولكن ادارة الوكالة اعلنت بدورها عن « دهشتها » من تصريح رابين هذا (هآرتس ، ١٩/٢/١٩٧٥) .

وعلم ان الجباية اليهودية الموحدة تقوم أيضا بتمويل الاحزاب الاسرائيلية ، وانها والوكالة اليهودية تقومان بذلك حسب اتفاق مع الاحزاب ، تمتنع الاخيرة بموجبه عن القيام بجباية خاصة بها في الخارج ، كما كان الوضع في السابق ، « لكي لا تضر بعمل الجباية ، والوكالة اليهوديتين » (معاريف ، ٢٢/١/١٩٧٥) .

ومع ان هذه المعلومات حول تمويل الاحزاب الصهيونية في اسرائيل بواسطة مختلف الجبايات الصهيونية في العالم تأكدت مؤخرا فقط ، فقد كان النائب السابق اوري افنيري قد فضحها في الماضي بقوله : « ان المنظمة الصهيونية العالمية ضرورية فقط للاحزاب الصهيونية . انها بحيرة اصطناعية تتجمع فيها الاموال اليهودية قبل وصولها الى اسرائيل . وعندما تكون مجمعة هناك تمتص الاحزاب الاسرائيلية وفروعها في الخارج جزءا كبيرا منها بدون عائق . وفي المنظمة الصهيونية العالمية لا يوجد اي ذكر للديمقراطية . كل شيء يتم حسب مبدأ : احرس لي احرس لك.